(٨)
إعلان إفلاس*

إذا استمرت الأحوال على ما هى عليه الآن، فلاشك أننا نحن محدودى الدخل سنعلن عن قريب إفلاسنا، أى عجزنا عن الاستمرار فى الحياة بالدخول الراهنة، ولا يعجب القارئ من وضع نفسى بين محدودى الدخل، لأن العرف جرى عندنا بأن يقصر هذا الاصطلاح على الفقراء، أى ذوى الدخول الضئيلة التى لا تكاد تكفى للمطالب الضرورية للحياة، والحقيقة هى أن الوصف يشمل كل أولئك الذين يعيشون من إيرادات ثابتة معروفة واضحة، ونحن أهل العلم والكتابة والفكر من بين هؤلاء، لأننا نتعامل مع جهات رسمية، مكافآتنا منها محدودة، وحتى لو كانت مستويات الإيراد عالية أى تزيد - قليلاً أو كثيراً - على الحاجة فهى محدودة لا نستطيع أن نزيدها بطريقة مشروعة، وتلك هى مشكلتنا، فإن الأسعار ترتفع بشكل رهيب فى حين أن الإيرادات ثابتة، وعن قريب ستزيد النفقات على الإيرادات لأن الأسعار ترتفع بشكل غير منطقى أو معقول.

السبب الأكبر فى متاعبنا هو أننا نعيش مع ناس كثيرين إيراداتهم غير محدودة، أو حتى غير مشروعة، وهؤلاء هم أصحاب الحرف اليدوية وأصحاب الحرف العليا كالطب والهندسة مثلاً.

فقد ذهبت مثلاً إلى نجار منذ سنة شهور واشتريت كرسى خيرزان، وكلفنى ذلك خمسين جنيهاً وبعد ثلاثة شهور احتجت إلى كرسى آخر، فقال لى النجار إن السعر أصبح سبعين جنيهاً، فقلت له: لماذا يرتفع السعر بنسبة أربعين فى المائة؟..

أنت تعرف أن الأسعار فى زيادة دائمة.

---

* نشرت هذه المقالة فى ٦ ديسمبر ١٩٨٧م.

أعرف ذلك، ولكن لابد أن يكون للزيادة منطق أو أسباب واضحة، وكمية الخشب التى يتطلبها الكرسى قليلة، وسعر الخشب لم يرتفع، وكذلك الخيرزان، فلماذا أدفع عشرين جنيهاً زيادة. أنت تعرفنى يا عم إبراهيم، ونحن نتعامل مع سنوات، فلماذا ترفع السعر علىّ دون مبرر مع علمك بأن دخلى ثابت كما هو، وأنا لا أستطيع أن أزيده.. ولهذا فإننى لا أستطيع أن أدفع فى هذا الكرسى إلا خمسين جنيهاً.

ففكر قليلاً وابتسم وقال:

– معلهش.. خليها ستين.

– يا عم إبراهيم هذا غير معقول.. وهل تظن أن خمسين جنيهاً قليلة على كرسى خيرزان؟.

– وهل أنت تريد أن تأخذ هذا الكرسى بنفس السعر الذى اشتريته به من ستة شهور.. ألا ترى أن كل الأسعار ترتفع؟

– بلى أعرف، ولكن هذه الزيادة ليست شيئاً تلقائياً، أى أن الأسعار لابد أن ترتفع بمبرر وبدون مبرر، وليس من الضرورى أن نزيد الأسعار لمجرد أن الأسعار لابد أن ترتفع.

– يا دكتور.. هل هذه المناقشة كلها بسبب عشرة جنيهات.

– وهل الجنيهات العشرة شىء قليل؟

– فى أيامنا هذه هى شىء قليل.. وهذا الصنايعى الذى تراه يعمل عندى أصبح أجره اليومى خمسة عشر جنيهاً.

والصنايعى نفسه – وهو صبى لا تزيد سنه على خمس عشرة سنة – قال يا حضرة الدكتور أنت ليست لديك فكرة عن ارتفاع الأسعار.. لقد أفطرت اليوم فى محل فول قريب من هنا ودفعت تسعين قرشاً..

– وماذا أكلت؟

– رغفين وطبق فيه أربع فولات. وطبق فيه أربع حبات طعمية وسلطة.

– اسمع يا ابنى إن هذا الذى أكلت شىء كثير، وليس من الضرورى أن يأكل الإنسان رغيفين فى إفطاره ومعهما فول وطعمية وسلطة.. ونصف هذا كان يكفيك.

– تريد أن أقوم جوعان..

– أنا لا أريد منك شيئاً يا ابنى فأنت حر فى أن تأكل ما تريد، وتدفع ما يطلبه منك صاحب المطعم، لأن الذى سيدفع الزيادة فى الحقيقة ليس أنت بل أنا..

ونظر إلىَّ الغلام طويلاً دون أن يفهم فقلت له.

– أنت يا ابنى لا يهمك زيادة تكاليف الافطار لأنك ستأتى هنا وتطلب زيادة أجرك إلى خمسة عشر جنيهاً، والأوسطى لن يعطيك الزيادة من عنده، فها أنت ترى أنه يطالبنى بستين جنيهاً فى كرسى دفعت فيه من شهور خمسين جنيهاً، فأنت والأوسطى تستطيعان زيادة دخلكما أما أنا فلا أستطيع، ومواردى محدودة فأنا مثلاً لا أستطيع أن افطر بتسعين قرشاً، حتى لو اضطرنى الأمر إلى أن اكتفى بأقل من الضرورى.

وقال الأوسطى ابراهيم النجار:

– صدقنى يا دكتور، لا أستطيع أن أصنع لك هذا الكرسى بأقل من ستين جنيهاً، وهاأنت ترى أن الدنيا من حولنا نار، والأسعار تزيد دون رحمة، حتى الحكومة تزيد الأسعار دون مناقشة. إلى الشهر الماضى كان سعر كيلو اللحم فى الجمعية ثلاثة جنيهات ونصف. وهذا الشهر زادوا السعر إلى خمسة جنيهات ونصف، وأنا رجل عندى أربعة أولاد وأنفق على أبى كذلك.

واضطررت فى النهاية إلى قبول دفع ستين جنيهاً فى الكرسى.

وقلت فى نفسى بعد ذلك: هل أستطيع الآن أن أطلب إلى الجهة التى أعمل فيها أن تزيد مكافأتى عشرين فى المائة مثلاً؟ المشكلة هى أننا نحن محدودى الدخل نعيش محصورين بين جماعات غير محدودة الدخل، وحكومة عاجزة عن السيطرة على الأسعار.

فقد أصدرت الدولة قانوناً برقم ١٤٠ لعام ١٩٨٧ م يقضى بأن يدفع كل مواطن دمغة قدرها ٣٠ قرشاً على كل طلب يقدم إلى الدولة، وإضافة إلى ذلك ٥ قروش رسم تنمية موارد الدولة.

وأنا أتتبع مناقشات مجلس الشعب ولا أذكر أننى سمعت أن هاتين الضريبتين عرضتا عليه. ويبدو أن من حق الدولة أن تفرض هذه الضرائب دون استشارة مجلس الشعب.

وحتى لو استشارت مجلس الشعب فلماذا تفرض الحكومة هذه الغرامة الباهظة على المواطنين؟ ونحن نعرف الكمية الهائلة من الطلبات والعرائض والشكاوى التى تقدم إلى الدولة إنها عشرات الملايين كل يوم، لأن الدولة تتدخل فى كل شىء فهذه الدمغة تجلب للدولة فعلاً دخلاً يقدر بالملايين من الجنيهات.

ويا ليت ذلك بفائدة فإن معظم ما يقدم إلى الدولة من عرائض وطلبات وشكاوى يذهب رأساً إلى سلة المهملات، وقلما يقرأه المسئولون، وحتى إذا قرأوه فهم لن يفعلوا شيئاً، أولا لأنهم غير مسئولين عن شىء وقل لى والله ما هى مسئولية رئيس حى شرق أو غرب أو شمال أو جنوب القاهرة؟ إنهم باشوات على مكاتب، وقد علمتنى التجارب ألا أذهب إليهم أبدا، فلا فائدة على الإطلاق فى الكلام معهم فى أى شىء. إنهم يسمعون من أ ذن ويخرجون ما يسمعون من الناحية الأخرى، والثلاثون قرشاً التى ستوضع على الطلب خسارة مؤكدة. وهم أنفسهم لا يحسون أنهم مسئولون عن أى شىء.

وسواء وضعت على الطلب ورقة دمغة بثلاثين قرشاً أو بثلاثين مليماً فان النتيجة واحدة لا شيء.

وأحياناً تشعر أنهم مستريحون جداً لأنهم لا فائدة فيهم لقد سمعنا من أيام شكوى ناس استولوا على أرض بوضع اليد، وبنوا عليها وسكنوا أو باعوها لآخرين، وهم الآن يطالبون الدولة بالمرافق فيها، والحل المعقول لتلك المشكلة واضح، فإن متر الأرض فى تلك الناحية لا يقل عن ألف جنيه، فلماذا لا تبيعهم الدولة الأرض وتتقاضى منهم تلك المبالغ الطائلة وتنشيء بها المرافق؟

لو كنت أنا الموظف المسئول فهذا هو الذى كنت أفعله: أنشيء لجنة من الموظفين والسكان ونشرع فى التنفيذ فعلاً، كل مواطن يدفع ثمن أرضه ولو بالتقسيط، وأفتح حساباً فى أحد البنوك وتسير العملية بنظام. لن تصير الأرض أو المبانى التى عليها ملكاً لأحد إلا إذا دفع كل ما عليه ودفع كذلك تكاليف المرافق والمبانى، لأن الذى فهمناه هو أن هؤلاء الناس مستريحون مادياً وقادرون على السداد.

وهذا الذى أقوله لا يحتاج إلى ذكاء، إنه أمر بديهى، فلماذا لا يفعل المسئول ذلك؟ لأنه يا سيدى غير مسئول إلا عن شيء واحد وهو راتبه ومكتبه ومصالحه وما الذى سيحدث؟

الذى سيحدث أن هؤلاء الناس لن يدفعوا ثمن الأرض، وهذا الموظف الذى رأيناه سينقل أو يحال إلى المعاش دون أن يحل أو يربط، والمساكن التى بنوها كلها فوضى وإهمال وسوء نظام، وهم كل يوم ينجبون أطفالا كالأرز، والمشكلة كل يوم ستزيد تعقيدا، وفى النهاية سيستولى الناس على الأرض والمبانى دون مقابل، وستنشأ لهم مرافق أى كلام، وسيظل هذا الحى إلى الأبد مزبلة وفوضى وقذارة وهذا هو الذى يفعله الموظفون.

فلماذا إذن تأخذ الدولة ثلاثين قرشا عن أى طلب؟

إنها رذالة هذا هو الوصف الوحيد.

ثم ما معنى أن تجنى الدولة على كل طلب أو شكوى خمسة قروش رسم تنمية موارد الدولة؟

حاجة تكسف.

خمسة قروش من كل مواطن رسم تنمية موارد الدولة.

أليس هذا هو منطق الماليك؟!

الدولة تزيد مواردها على حساب الناس! وليت الأمر وقف عند ذلك، لقد تعداه إلى العناء واقرأ مايلى وأنا أنقله عن جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٠، ودعا المصدر المواطنين إلى عدم إحلال طوابع الدمغة محل رسم تنمية الموارد أو العكس بنفس القيمة، حيث إنهما لا يغنى أحدهما عن الآخر، فبينما تذهب حصيلة الدمغة لمصلحة الضرائب فإن حصيلة رسم تنمية الموارد توضع فى حساب خاص لدى البنك المركزى، ومعنى ذلك أن الحصيلة هى المهمة فى الحقيقة.

وإذا كنا نذهب إلى مكاتب البريد ونسأل عن طوابع رسم تنمية الموارد فلا نجدها فلن يتحصل شئ تضعه الحومة فى الحساب الخاص لدى البنك الأهلى أو أى بنك آخر.

وهذا هو الذى يحدث فعلا الآن، لأن الدولة التى فرضت هذه الضريبة لم تعمل حسابها، فلم تطبع من دمغة رسم تنمية الموارد ما يكفى، ثم إنها لم تحسن توزيعها على المكاتب، وهى مكدسة مثلا فى مكاتب بريد الروضة وغير موجودة فى مكتب بريد السيدة زينب، والمواطن المسكين يجرى من مكتب لمكتب دون جدوى، ولا يستطيع أن يضع على الطلب طابع دمغة آخر، ويضيع وقته وتتعطل مصالحه، وإذا هو وجد طوابع رسم تنمية الموارد فى مكتب ولم يجد طابع الدمغة ذى ثلاثين قرشا فهو لن يستطيع أن يضع ستة طوابع كل منها خمسة قروش.

وهذا فى رأيى غباء، لأن الطلبات لن تقدم والدولة لن تحصل شيئا لا عن طريق هذه الطوابع أو غيرها وهذا فى النهاية أحسن للمواطنين.

لأن الطلب لن يأتى بنتيجة سواء وضعت عليه الطوابع أم لم توضع ومصير الطلبات كلها إلى سلة المهملات ولكن مشكلتنا الكبرى وسبب تعاستنا هم أصحاب الدخل غير المحدود لقد رأينا المفعوص صبى النجار يرفع يوميته من عشرة جنيهات إلى خمسة عشر، أى خمسين فى المائة لكى يستطيع أن يفطر بتسعين قرشا، ولو رفع بائع الفول سعر الإفطار إلى مائة وخمسين قرشا أى بنسبة ٦٠ فى المائة فإن ذلك لن يهمه. لأنه سيطالب بأن يرفع أجره إلى ٢٤ جنيها فى اليوم وسيحصل على هذه الزيادة.

وأعرف طبيبا ممتازا فنيا وعلميا طبيب قلب وله أيضا عيادة فى لندن، وله حق إجراء العمليات فى بريطانيا. هذا الرجل رفع رسم الكشف فى عيادته من ٣٠ إلى خمسين جنيها، وهو يستقبل فى المستشفى والعيادة الخاصة عشرين مريضا فى اليوم فى المتوسط، أى أنه زاد دخله بجرة قلم ٤٠٠ جنيه فى اليوم، هذا الرجل فيم تهمه الأسعار؟ وإذا قيل له إن كيلو العنب مثلا بجنيهين فهذه الزيادة عنده لا شىء.

ولما كان الجشع لا يعرف حدودا، فقد فعل هذا الرجل غير محدود الدخل مايلى:

ذهب إليه رجل تعرفه مع ابن له مصاب بثقب فى القلب ولابد من إجراء عملية له وسأله الطبيب:

– ماذا عندك؟

– هذه يا سيدى الدكتور تقارير الأطباء.

فنظر إليها الطبيب دون أن يمسها وقال: قل لى أنت ماذا عندك فى كلمتين.

– وحكى له الوالد ماذا عند ابنه بكل اختصار

والطبيب قال: أنا مستعد لاجراء هذه العملية له ولكن فى لندن..

قالها دن أن يكشف على المريض أو يقرأ تقريرا أو يمسك بسماعة ثم أضاف.

– وأحب أن أقول لك إن تكاليفها عليك هناك ستكون سبعة آلاف جنيه انجليزى غير نفقات المستشفى وسمعت هذه الحكاية ثم سألت:

– ولماذا فى لندن بالذات.

– يبدو أن الأدوات والمعدات هناك أحسن

قلت للوالد: ولماذا لا تذهب إلى لندن وتجرى العملية فى مستشفى جامعة لندن؟

لابد أن يقيم الانسان ثلاثة أشهر على الأقل فى انجلترا حتى يستطيع أن يعالج فى القسم المجانى فى جامعة لندن.

– إذن تعمل العملية لابنك فى الدرجة الثانية.

وفعلا ذهب الاب بابنه إلى هناك ودخل المستشفى وأجريت له العملية ونجحت ولم يتكلف الاثنان فى السفر والإقامة والعملية إلا حوالى ٣٠٠٠ جنيه انجليزى. هذا مع المعاملة الممتازة والانسانية العظيمة.

ولقيت الطبيب المصرى فى لندن فى دار السفير المصرى وحكيت له الحكاية فقال لى:

– لابد انك أنت الذى أشرت عليهم بهذا الرأى

– أجل والله والحمد لله.

– وماذا يجيئك من وراء قطع العيش هذا؟

– تريد أن تقول يا دكتور إننى قطعت عيشك؟

– إذن فماذا تسمى هذا؟

– اسميه عدلا وانسانية يا دكتور.. إن ثروتك اليوم لا تحصى لو إنك ستأكل الجنيهات الانجليزية أكلا لما اتيت على أرباح أموالك، ولو عشت مائة عام أخرى، وتسمى هذا قطع عيش؟ حرام عليك يا دكتور. إن لكل شىء حدا حتى الجشع، أما أن تزيد دخلك ربعمائة جنيه فى اليوم بجرة

قلم وتأخذ من الرجل سبعة آلاف جنيه استرلينى فهذا يا سيدى خراب بيوت لنا نحن محدودى الدخل الذين لا نستطيع زيادة دخلنا قرشا واحدا، لقد أهلكتمونا ياناس. ولا أدرى كيف ستلقون الله يوم الحساب. هل ستأخذون هذه الاموال معكم إلى الأخرة؟ وهل ستنفعكم فى دخول الجنة؟ أنكم ترفعون الاسعار علينا حتى أصبحت الحياة من حولنا نارا وأنتم لا تدورن.

لقد ذهب إلى تاجر السمك الذى تعودت الشراء منه وطلبت منه سمكة ما بين كيلو وكيلو ونصف فقال لى:

– لقد أصبح سعر الكيلو من هذا السمك عشرين جنيها

– من عشرة إلى عشرين؟

– هذا هو الذى حدث!

– وكيف يا عم خليل؟

– لأننا نصدر هذا السمك الآن.

– ولأن الله فتح عليكم وجعلكم تصدرون السمك تخربون بيوتنا؟!

فقال الرجل: لا والله يا فلان ليس فيها خراب بيوت أو شىء قريب من ذلك، إن الناس تشترى كالمجانين ليس عندى من السمك الذى تريد الا سمكة واحدة.. وهذه هى وزنها ٢ كيلو.

– أى أن ثمنها أربعون جنيها

– أعطيك إياها بخمسة وثلاثين فأنت صديق قديم.

وفكرت قليلا ثم قلت:

– لا يا عم خليل. هذا سعر لا أستطيع دفعه، تنازلنا عن السمك لقد خفضنا ما نشتريه من اللحم فى الشهر إلى ثلاثة كيلو لأن سعر الكيلو وصل إلى أحد عشر جنيها لم نستطع زيادة دخلنا فهبطنا بالكمية التى نشتريها وليس أمامنا إلا هذا الحل مادام هناك العفاريت الصغار غير محدودى

الدخل والشياطين الكبار الذين يزيد الواحد منهم دخله بجرة قلم أربعمائة جنيه فى اليوم.

ويقول الأوسطى خليل: وأين هذا الطبيب من غيره يافلان؟ هناك مهندسون ومقاولون يربحون الملايين فى صفقة واحدة، وواحد منهم انفق مائة وعشرين ألف جنيه فى زفاف ابنه فى أحد الفنادق وبعد لحظة صمت قال عم خليل:

- وماذا ستعمل يا دكتور؟

- سأعلن إفلاسى قريبا، وسأعلن عجزى عن دفع ضروريات حياتى وليس أمامى إلا هذا الحل.. وهل عندك حل آخر لى؟